

مرسوم سلطاني
رقم ٩٢/٨
باصدار قانون بلدية مسقط

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم ٧٥/٢٦ باصدار قانون تنظيم الجهاز الاداري للدولة وتعديلاته .

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٨٤/٣٤ بسريان القانون الخاص بنظام الموظفين بديوان البلاط السلطاني على موظفي بلدية مسقط .

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٨٤/٧٧ باصدار قانون تنظيم بلدية مسقط وتعديلاته .

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٨٨/٨ باعتماد الهيكل التنظيمي لديوان البلاط السلطاني وتعديلاته .

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٩١/٦ باعتماد التقسيم الادارى للسلطنة وتعديلاته .
وببناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

مادة (١) : يعمل بأحكام القانون المرافق لبلدية مسقط .

مادة (٢) : يلغى المرسوم السلطاني رقم ٨٤/٧٧ المشار اليه وكل حكم يخالف أحكام القانون المرافق .

مادة (٣) : على وزير ديوان البلاط السلطاني اصدار القرارات الالزامية لتنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة (٤) : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية وي العمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

**قابوس بن سعيد
سلطان عمان**

**صدر في : ٤ شعبان سنة ١٤١٢ هـ
الموافق : ٨ فبراير سنة ١٩٩٢ م**

**نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم (٤٧٣)
الصادرة في ١٥/٢/١٩٩٢ م**

قانون بلدية مسقط

الباب الأول

أحكام عامة

مادة (١) : يكون لاللفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني الموضحة قرين كل منها ، مالم يقتضي السياق خلاف ذلك :

البلدية : بلدية مسقط

المجلس : المجلس البلدي لبلدية مسقط

الوزير : وزير ديوان البلاط السلطاني

الرئيس : رئيس بلدية مسقط

مادة (٢) : بلدية مسقط وحدة من وحدات الجهاز الاداري للدولة وتتمتع بالشخصية الاعتبارية وتعمل على تحقيق الصالح العام والقيام بال اختصاصات المنصوص عليها في هذا القانون وأية اختصاصات أخرى يسندها اليها جلالة السلطان .

مادة (٣) : تتألف البلدية من مجلس بلدي وجهاز تنفيذي ، وتقسم أعمال البلدية طبقاً لهيكلها التنظيمي المعتمد .

مادة (٤) : تشمل بلدية مسقط حدود محافظة مسقط وفق التحديد الوارد بالخارطة المرفقة بالرسوم السلطاني رقم (٩١/٦) .

مادة (٥) : للمجلس البلدي في سبيل القيام بمهامه و مباشرة صلحياته الواردة في الباب الرابع من هذا القانون ، اصدار أوامر محلية في الاحوال التي تقضي ذلك ، ويتم اعتمادها من قبل الوزير ويسرى مفعولها اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

مادة (٦) : أ - يجوز للمجلس البلدي أن يفرض بموجب الأوامر المحلية التي يصدرها طبقاً لل المادة (٥) من هذا القانون عقوبات على ما يرتكب من مخالفات لاحكامها ، على الازيد العقوبة في المخالفتين الاولى والثانية على الغرامة بحد أقصى (١٠٠٠) ريال عماني أو السجن لمدة أقصاها ستة أشهر أو العقوبتين معاً بالنسبة للمخالفة الثالثة وما بعدها ، كما يجوز له أن يفرض في حالة المخالفات المستمرة عقوبة الغرامة بحد أقصى (٥٠) ريالاً عمانياً عن كل يوم تستمر فيه المخالفة على الأقل مجموعها على (١٠٠٠) ريال عماني أو السجن لمدة أقصاها ستة أشهر أو العقوبتين معاً .

ب - يكون ضبط المخالفات لاحكام الأوامر المحلية التي يصدرها المجلس البلدي وتحقيقها واثباتها وفق الاجراءات الادارية والقضائية المقررة ، ثم تحال الى المحكمة الجزائية المختصة للحكم بالعقوبات الواردة بها .

مادة (٧) : لوزير ديوان البلاط السلطاني :

- ١ - النظر في التوصيات التي يصدرها المجلس البلدي في حدود صلاحياته لاعتمادها بعد التأكد من اتفاقها مع المصلحة العامة .
- ٢ - اصدار القرارات والتوجيهات التي يراها ضرورية لمصلحة سير العمل بالبلدية .

**الباب الثاني
المجلس البلدي**

مادة (٨) : يشكل المجلس البلدي من رئيس البلدية وأربعة وعشرين عضواً منهم تسعة أعضاء يمثلون الأجهزة الحكومية يختارهم رؤساء وحداتهم من يشغلون درجة مدير عام . خمسة عشر عضواً يمثلون الولايات التابعة لمحافظة مسقط .

مادة (٩) : يعين أعضاء المجلس بمقتضى مرسوم سلطاني بناء على اقتراح من مجلس الوزراء من ضمن قائمة ترشيح يدها الوزير من أربعين مرشحاً، ويتقاضى العضو مكافأة شهرية قدرها مائة وخمسين ريالاً عمانياً ويتخَّب أعضاء المجلس من بينهم نائباً للرئيس وفقاً للقرارات المنظمة لاعمال المجلس .

مادة (١٠) : مدة العضوية في المجلس أربع سنوات ويجوز إعادة تعيين العضو، وعلى من يرغب في الاستقالة من عضوية المجلس أن يقدم استقالته كتابة إلى رئيس المجلس موضحاً بها أسباب الاستقالة، وعلى الرئيس طرحها على المجلس .

مادة (١١) : تسقط عضوية المجلس لأسباب الآتية :

- ١ - إذا قام العضو بالتعاقد مع البلدية في أية أعمال مالية أو تجارية سواء بالذات أو بالواسطة .
- ٢ - إذا تغيب العضو عن حضور ثلاث جلسات متتالية من جلسات المجلس أو أحدي لجانه بدون عذر مقبول .
وفي كلتا الحالتين السابقتين يكون اسقاط العضوية بناء على توصية المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه، وينتول رئيس المجلس حالـة تلك التوصية إلى الوزير للنظر فيها ورفعها عند اقرارها إلى جلالة السلطان .
- ٣ - في حالة وفاة العضو أو فقده الأهلية القانونية .

مادة (١٢) : إذا شفر مركز عضو أو أكثر بسبب الاستقالة أو اسقاط العضوية طبقاً لحكم المادة (١١) من هذا القانون أو لأى سبب آخر يكون تعيين من يخلفه وللمدة الباقية من العضوية بمرسوم سلطاني بناء على اقتراح مجلس الوزراء من بين قائمة يدها الوزير بضعف العدد المطلوب تعيينه .

مادة (١٣) : اجتماعات المجلس

- ١ - يعقد المجلس اجتماعات عادية بحيث لا تقل عن ثماني اجتماعات في السنة .

٢ - يجوز للرئيس أن يدعو في أى وقت لاجتماع غير عادى لأمر طارئ أو عاجل ، كما عليه أن يعقد اجتماعا غير عادى اذا طلب منه ذلك كتابة أكثر من ثلث الاعضاء ، ولايجوز ان يبحث في الاجتماع غير العادى أى موضوع بخلاف الموضوع الذى طلب عقد الاجتماع من أجله الا اذا قرر المجلس غير ذلك في نفس الاجتماع .

٣ - في حالة تغيب الرئيس ونائمه يرأس الاجتماع أكبر الاعضاء سنا .

مادة (١٤) : لا يصح انعقاد المجلس الا بحضور الرئيس او من ينوب عنه ونصف الاعضاء على الاقل ، وتصدر قرارات وتوصيات المجلس بالأغلبية المطلقة لاصوات الحاضرين الا ما اشترط في شأنه اغلبية خاصة في هذا القانون ، وفي حالة تساوى الاصوات يرجع الجانب الذي منه الرئيس .

الباب الثالث رئيس البلدية

مادة (١٥) : يعين رئيس البلدية بمرسوم سلطاني ويكون بحكم منصبه رئيسا للمجلس البلدي ورئيسا للجهاز التنفيذي للبلدية .

مادة (١٦) : يتولى رئيس البلدية بوصفه رئيسا للمجلس البلدي – علاوة على اختصاصاته كرئيس للجهاز التنفيذي للبلدية – الصلاحيات الآتية :

ا - يرأس جلسات المجلس البلدي ويديرها .

ب - يوافق على جدول الاعمال ، ويدعو لاجتماعات المجلس .

ج - يمثل البلدية أمام المحاكم ومع الغير ، كما يمثل البلدية في المقابلات والمحافل الرسمية التي يوافق الوزير على حضورها ، ويجوز له تخويل من يمثله في ذلك .

د - ينوب عن المجلس البلدي في توقيع القرارات والوثائق .

هـ - المحافظة على حقوق البلدية والدفاع عن مصالحها .

الباب الرابع اختصاصات المجلس البلدي

مادة (١٧) : يختص المجلس البلدي ببحث ودراسة الامور التالية :

١ - الاوامر المحلية .

٢ - مشروع الموازنة الانمائية السنوية للبلدية .

٣ - اقتراحات فرض الضرائب والعوائد والرسوم ووسائل تحصيلها ، ورفعها إلى الجهات المختصة .

- ٤ - اتخاذ التدابير الازمة للمحافظة على الصحة العامة .
- ٥ - اقتراح المشروعات الانمائية والمشروعات ذات الاهمية الصحية والتجميلية والترفيهية لمحافظة مسقط .
- ٦ - المشاركة مع الجهات المختصة بالدولة في اجازة مخطوطات محافظة مسقط .
- ٧ - وضع تعريفة نقل الركاب بسيارات الاجرة .
- ٨ - تسمية الشوارع وتقسيم المباني .
- ٩ - مناقشة الامور التي تتعرض لتنفيذ عمل البلدية ووضع الحلول المناسبة لها .
- ١٠ - مناقشة الامور المتعلقة باختصاصات الجهاز التنفيذي للبلدية .

الباب الخامس

اختصاصات الجهاز التنفيذي للبلدية

مادة (١٨) : يختص الجهاز التنفيذي للبلدية بالأتي :

- ١ - القيام بالاجراءات الازمة للمحافظة على النظافة العامة والصحة الوقائية ومكافحة الحشرات والقوارض .
- ٢ - اصدار التراخيص الصحية بالتعاون مع الجهات المختصة .
- ٣ - مراقبة المواد الغذائية والتفتيش على الأطعمة للتأكد من صلاحيتها ، وكذلك مراقبة المحلات التي تجهزها أو تقدمها والعاملين فيها .
- ٤ - مراقبة ومقاومة الغش في الأطعمة والمواد الغذائية بالتنسيق مع الجهات المختصة .
- ٥ - توفير المقاصب والتفتيش عليها وفحص الماشية قبل وبعد الذبح والتأكد من صلاحيتها للاستهلاك الآدمي .
- ٦ - ردم المستنقعات في الاماكن المفتوحة العامة والزام أصحاب الاملاك بتنفيذ ذلك عند وجودها بممتلكاتهم .
- ٧ - انشاء المجاري العامة وعمل التدابير الازمة لتصريف مياه الامطار .
- ٨ - توفير وسائل تجهيز ونقل ودفن الموتى ، وتحديد أماكن المقابر ، والمحافظة على حرمتها ، بالتنسيق مع الجهات المختصة .
- ٩ - اعداد مشروع الموازنة السنوية للبلدية .
- ١٠ - اعداد مشروع الموازنة الخاصة بمشاريع البلدية .
- ١١ - تقديم اقتراحات فرض الضرائب والرسوم والعموائد ووسائل تحصيلها ورفعها الى المجلس البلدي للنظر .
- ١٢ - اصدار وتجديد تراخيص البناء للأبنية الجديدة ، والترميم أو التعديل أو الهدم للأبنية القديمة ، ومراقبة المباني الآيلة للسقوط .

- ١٣ - انشاء الشوارع والطرق والميادين العامة وتوسيعها وتعبيدها وصيانتها وذلك وفقا للخطة التي يتم اعتمادها بالتنسيق مع الجهات المختصة .
- ١٤ - انارة الشوارع والطرق والميادين العامة والاسواق وصيانتها بالتنسيق مع الجهات المختصة .
- ١٥ - تطبيق نظام تسمية الشوارع وترقيم المباني .
- ١٦ - انشاء الاسواق وتوسيعها وصيانتها .
- ١٧ - تنظيم الاسواق وال محلات التجارية والحرف والمهن البسيطة و محلات حفظ المواد الخطرة والمقلقة للراحة بالتنسيق مع الجهات المختصة .
- ١٨ - اختيار واعداد مواقف السيارات ومظلات الركاب وعلامات المرور بالتنسيق مع الجهات المختصة .
- ١٩ - انشاء الحدائق والمنتزهات وملعب الاطفال ودورات المياه العامة وتشجير الاماكن العامة .
- ٢٠ - التنسيق والتعاون مع الجهات المختصة في حالة حدوث الكوارث .
- ٢١ - مراقبة اللوحات والاعلانات ، بالتنسيق مع الجهات المختصة .
- ٢٢ - مراقبة الحيوانات المهملة في الاماكن العامة .
- ٢٣ - ما يكلفه به الوزير من أعمال أخرى تدخل في نطاق مهام البلدية .

الباب السادس لجان المجلس البلدي و اختصاصاتها

مسادة (١٩) : يشكل المجلس البلدي من بين اعضائه أربع لجان رئيسية دائمة ل تقوم بالمهام الموضحة فيما بعد لكل منها ، وترفع توصياتها للمجلس ، ويجوز أن يشكل لجنة أو أكثر تتكلف بأعمال محددة دائمة أو مؤقتة متى اقتضت حاجة العمل ذلك :

١ - لجنة الصحة العامة :

تقوم بدراسة ما يحال اليها من الامور والمواضيع الصحية المتعلقة بالبلدية ورفع توصياتها بشأنها الى المجلس البلدي ، وتقوم بتقديم المقترنات الازمة للمحافظة على الصحة العامة والصحة الوقائية في حدود محافظة مسقط .

٢ - لجنة الشئون العامة :

تقوم بدراسة ما يحال اليها من أمور تتعلق باختيار مواقف السيارات وعلامات المرور والدوارات - وفتح وصيانة الطرق وانارتتها ، والاسواق والحدائق وتجهيز المدينة ودراسة تعريفة سيارات الاجرة .

٣ - اللجنة القانونية :

اقتراح ودراسة مشروعات الاوامر المحلية وأنظمة ولوائح البلدية ، ودراسة ما يحال اليها من مسائل قانونية ورفع التوصيات الالزامية بشأنها الى المجلس البلدي .

٤ - لجنة الشئون المالية والمشروعات :

١ - دراسة مشروع الموازنة الانمائية للبلدية ورفع المقترنات بشأنها الى المجلس البلدي .

ب - اقتراح الاطار العام للخطة بالنسبة لمشروعات البلدية .

ج - اقتراح أولويات تنفيذ مشروعات البلدية في اطار الخطة الخمسية والاعتمادات المقررة .

د - اقتراح اساليب تطوير ايرادات البلدية .

هـ - اقتراح تطوير النظم المالية الداخلية للبلدية او تعديلها بما يساعد على تطوير اسلوب العمل في المجال المالي .

و - بحث ما يحال اليها من المجلس البلدي من مسائل مالية وابداء الرأي بشأنها .

الباب السابع الجهاز التنفيذي للبلدية

مادة (٢٠) : يتكون الجهاز التنفيذي للبلدية وفقاً للهيكل التنظيمي المعتمد للبلدية .

مادة (٢١) : يرأس رئيس البلدية الجهاز التنفيذي ويشرف على اعماله ويقوم باعداد مشروعات اللوائح الداخلية الالزامية لسير العمل به ويرفعها الى الوزير للاعتماد .

مادة (٢٢) : يعد رئيس البلدية مشروعات قرارات تعيين الموظفين وترقياتهم وعلاواتهم وجزاءاتهم وفي ذلك من شؤونهم الاخرى طبقاً لاحكام قانون نظام موظفي ديوان البلاط السلطاني المشار اليه ويرفعها الى الوزير للاعتماد .

مادة (٢٣) : يجوز لرئيس البلدية أن يعهد بعض اختصاصاته لنائبه الذي يباشرها تحت اشرافه

مادة (٢٤) : يكون للرئيس نائب يعاونه في الاعمال التنفيذية للبلدية وفي تحصيل ايجار املاكها والرسوم والعوائد المقررة لصالحها ، ويقوم تحت اشراف الرئيس بمراقبة سير العمل لتحقيق الاهداف المنوط بالبلدية تحقيقها وتقديم تقارير دورية الى الرئيس في هذا الشأن وينوب عن الرئيس عند غيابه .